الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ : ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩

تل أبيب تشن حملة دبلوماسية للتصدي لتقرير الأمم المتحدة حول غزة

نتنياهو وبيريس وليبرمان يجرون اتصالات واسعة لمواجهة خطر عزلة إسرائيل دوليا

يثير تقرير لجنة الأمم المتحدة برئاسة القاضي اليهودي، رتشارد غولدستون، قلقا شديدا في إسرائيل من خطر اعتقال القادة السياسيين والعسكريين الذين قادوا الحرب العدوانية على قطاع غزة قبل سنة، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء، إيهود أولمرت، ووزيرة الخارجية في حينها، تسيبي ليفني، ووزير الدفاع، إيهود باراك، ورئيس أركان الجيش، غابي أشكنازي، وغيرهم من كبار القادة العسكريين. كما يسود القلق من حملة عدائية ضد إسرائيل تؤدي إلى عزلتها دوليا، كما كان حصل لنظام الأبرتهايد العنصري السابق في جنوب أفريقيا.

وفي الوقت نفسه أطلقت تل أبيب حملة دبلوماسية قوية في مسعى لاحتواء الآثار «الضارة والسلبية» للتقرير. وقال المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية ايغال بالمور لوكالة الصحافة الفرنسية: «سنبذل جهودا دبلوماسية وسياسية هامة على الساحة الدولية لوقف واحتواء الآثار الضارة والسلبية لتقرير لجنة غولدستون». وأضاف بالمور «نخشى أن يضر هذا (التقرير) بصورتنا.. ولكن توصيات هذا التقرير متطرفة للغاية لدرجة أن فرص تطبيقها قليلة».

ويتصاعد هذا القلق مع انطلاق أصوات من إسرائيل نفسها تدين تلك الحرب وتطالب علنا بمحاكمة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

قادة تلك الحرب. ففي أعقاب صدور تقرير غولدستون، خرج النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي، محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، بالدعوة «إلى محاكمة مجرمي الحرب: رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، ووزير الأمن إيهود باراك، ورئيس أركان الجيش غابي أشكنازي، على جرائم الحرب التي ارتكبوها خلال الحرب الإجرامية على قطاع غزة». وقال بركة إن «القاضي غولدستون يهودي صهيوني معروف، وتولى رئاسة منظمة «أورط» الصهيونية العالمية على مدى ٧ سنوات، كما رأس لجنة أصدقاء الجامعة العبرية في جنوب أفريقيا، ولا يمكن اتهامه على أنه «عدو وباغض لإسرائيل»، كما تزعم أوساط رسمية في إسرائيل. ولهذا، فإن من السخف والسخرية أن تتهم وزارة الخارجية الإسرائيلية الأمم المتحدة بأنها أعلنت الحرب على إسرائيل».

واتخذ موقفا مشابها أيضا النائب د. جمال زحالقة، رئيس كتلة التجمع الوطني الديمقراطي في الكنيست، الذي دعا إلى استغلال «تقرير غولدستون» لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين والشروع في فرض عقوبات على إسرائيل لارتكابها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية خلال حربها على غزة. وقال زحالقة: «دماء أكثر من ٤٠٠ طفل في غزة وأكثر من ألف مدني فلسطيني يجب أن لا تذهب هدرا، والتقرير هو فرصة للعمل على معاقبة المسؤولين عن جرائم غزة. وإذا كان التقرير قد أكد وقوع جرائم الحرب، فإن وراء كل جريمة مجرم، والأسماء معروفة في هذه الحالة وفي مقدمتهم وزير الأمن الإسرائيلي إيهود براك ورئيس الأركان غابي أشكنازي وضباط الجيش ومن وجههم لارتكاب الجرائم بحق المدنيين». وكانت وزارة الخارجية الإسرائيلية قد استعدت لهذا التقرير قبل صدوره، فما أن أعلن عن مضمونه حتى أطلقت الرد الرسمي الذي يتهم اللجنة بالتحيز إلى جانب الفلسطينيين وتجاهل ١٢٠٠٠ صاروخ كانت حماس قد أطلقتها باتجاه البلدات الإسرائيلية المدنية واعتبرت المساواة بين إسرائيل وحماس «غير متوازنة»، مشيرة إلى أن عدة دول أوروبية رفضت التقرير وصوتت ضده مثل سويسرا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية وجميع دول الاتحاد الأوروبي. ولفتت إلى أن «القاضي غولدستون بنفسه، اعترف في مقابلة مع قناة «الجزيرة» القطرية بأن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو جسم منحاز ضد إسرائيل طوال سنوات كثيرة». وقد بدأت الحكومة الإسرائيلية، أمس، حملة هجوم على التقرير تستهدف إسقاطه في مجلس الأمن ومنع تأثيره السياسي على دول العالم ومحاربة إمكانية تقديم المسؤولين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الإسرائيليين إلى المحاكمة. ويقود هذه الحملة الرئيس الإسرائيلي، شيمعون بيريس ورئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، ورئيسة المعارضة، تسيبي ليفني، وطواقم وزارة الخارجية العاملين في إسرائيل والخارج.

ويشير الخبراء الإسرائيليون في القانون الدولي إلى أنه لا يوجد خطر على إسرائيل كدولة من هذا التقرير، من ناحية القضاء الدولي. فلا إسرائيل ولا السلطة الفلسطينية عضوان في مجلس محكمة لاهاي الدولية لجرائم الحرب، وهي لا تحاكم دولة على جريمة حرب إلا إذا كانت الدولة المعتدية والدولة الضحية عضوين في المحكمة، أو إذا اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا بمحاكمتها. والإمكانية الثانية أيضا غير واقعية، لأن إسرائيل واثقة من أن الولايات المتحدة ستفرض حق النقض (الفيتو) ضد أي قرار كهذا.

وحسب خبير القانون الدولي، روني سيغال، فإن الخطر الحقيقي على إسرائيل من هذا التقرير هو في احتمال أن يقوم مواطن عادي في إحدى الدول الأوروبية برفع قضية ضد أحد القادة السياسيين والعسكريين الذين قادوا تلك الحرب، متهما إياهم بارتكاب جرائم الحرب الواردة في تقرير غولدستون. ولكن خبيرا آخر هو د. ميخائيل سفراد، يرى أنه لا يوجد خطر محاكمة في أوروبا، حيث إن الحكومات هناك تستطيع التدخل ومنع القضاء من إجراء المحاكمة، كما حصل في إسبانيا حول محاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن اغتيال القائد العسكري في حماس، صلاح شحادة. ولكنه يشير إلى خطر إجراء محاكمة في بريطانيا، فهي وحدها التي لا تتدخل فيها الدولة في شؤون القضاء. وقال سفراد إن الضرر الكبير لإسرائيل من التقرير يكمن في آثاره المعنوية والسياسية. فإذا لم تتحرك إسرائيل بسرعة وبطريقة ناجعة، فإن التقرير سيؤدي إلى عزلها دوليا.

وانضم إلى الجهود الحكومية والد الجندي الأسير، جلعاد شاليط، الذي قال إن اللجنة أخطأت حين قررت أن ابنه «أسير حرب» وأنه يعتبر ابنه مخطوفا ورهينة. ومع ذلك فإنه يرى أن اللجنة صدقت حين قررت أن حماس تخرق القانون الدولي عندما منعت الصليب الأحمر من لقائه ومنعت أهله من رؤيته.

www.ethraadl.com